



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروع محمد السلي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب التفتيشي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو الحسن الملقونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / كريم حميد حسن / وكيله المحامي جواد ماهود سلمان.

التميز عليه / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته . .

الإدعاء /

ادعى وكيل المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ اصدر مدير شرطة نيالي السابق الأمر الإداري المرقم (٢٤٠٣) والعتضمن إقصاء موكله من الخدمة في جهاز الشرطة نون مسوخ قانوني . بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٨ قدم موكله شكوى لوزارة الداخلية / وكالة شؤون الشرطة التي أصدرت بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٥ كتحياً يتضمن إقصاء أمر مدير شرطة نيالي وإعادة موكله إلى الخدمة الا ان مدير الشرطة رفض تنفيذ الأمر . أعيد المدعي (التميز) للخدمة بموجب الأمر المرقم (١٩٥٨) في ٢٠٠٨/٩/١ ويشار بوظيفته بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٤ . وقد أصابت موكله نتيجة ذلك أضرار مادية ومعنوية حيث حرم من رواتبه للفترة من ٢٠٠٧/٥/١ ولغاية ٢٠٠٨/٩/٣ . تظلم المدعي (التميز) لدى المدعي /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨ وسجل بعدد وارد (١٢٧٠٣) في ٢٠٠٨/١٠/٦ ولم يبت بالتظلم رغم مضي العدة القانونية . أقدم وكيل المدعي (التميز) دعواه



بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ ونتيجة المرافعة القانونية العننية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ وبعد اشارة (٦/٢٠٠٩) الحكم برد دعوى المدعي شكلاً تكون المدعي قد اقام دعواه خارج المدة القانونية وفيه الرسم المدفوع ايراداً لغزينة الدولة بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٢٦ طلباً لنقضه لأسباب معينة فيها .

القرار:

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان محكمة القضاء الإداري قد قضت برد الدعوى شكلاً ذلك ان المميز (المدعي) قد تجاوز مدة السنتين يوماً والتي تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرتين (و-ج) /ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ عند إقامته الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ وكان عليه إقامة الدعوى في ٢٠٠٩/١/٤ ولما كان يوم ٢٠٠٩/١/٤ عطلة رسمية فإن اليوم الذي يليه يكون موعداً لإقامة الدعوى لكون ان نلاحظ ان يوم ١/٢ يصادف يوم جمعة وهو عطلة رسمية وان يوم ١/٣ هو يوم سبت وهو يصادف يوم عطلة رسمية أيضاً عليه فيكون يوم ١/٤ وهو يوم إقامة الدعوى لدخل المدة القانونية لإقامة الدعوى عليه قرر الحكم بنقض القرار المميز وإعادة الدعوى الى محكمتها للتشول بأساس الدعوى وقد تم

كوت ماري عيراق
داد كاڤر بائاج نهنننننننن



جمهوریة العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٠٩/١١١ اتحادية تمميز/٢٠٠٩

رېطها بطرار قاتونې على وفق مايتراوى لها من وقائع الدعوى على ان يبنى
رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/١٠/١٢ .


الرئيس
محدث المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جابر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب الفلشيدى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخاليل شمشون قاس كوركيس


العضو
حسين ابو الثمن